جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المحاضرتان الثالثة والرابعة
03: 04

دروس في مقياس

السياسات الاقتصادية

- مجموعة دروس موجهة لطلبة السنة أولى ماستر
- تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

(السداسي الأول)

إعـداد: د. عبد الجليل شليق

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

2023/2022

المحاضرتان الثالثة و الرابعة

ثانيا – السياسة المالية

Fiscal Policy

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى في الفكر المالي والاقتصادي الحديث، وقد ازدادت أهميتها بسبب المتغيرات المتعددة التي طرأت على المجتمعات الحديثة سواء المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

وتعتبر السياسة المالية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدول لعلاج الاختلالات وتحقيق درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي خاصة في مستوى الأسعار معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبذلك يتوسع أو يتقلص دور السياسة المالية تبعا لدرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

أولا- ماهية السياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية

وعلى هذا الأساس نسعى في هذه المحاضرة إلى بيان وضبط مفاهيمي للسياسة المالية تحت عنوان الإطار النظري للسياسة المالية، حيث في البداية يتعين علينا تعريف السياسة المالية، لإزالة ما يشوب مفهومها من غموض، ثم إبراز أهدافها والدور الذي تقوم في الاقتصاديات المتقدمة والنامية، ثم البحث في أدواتها المختلفة وأثارها الاقتصادية الكلية ثم عرض أداة سياسة الأسعار والأجور وآلية عمل السياسة المالية في الاقتصاد

1- مفهوم السياسة المالية وأهدافها

1-1- مفهوم السياسة المالية

اشتق مصطلح السياسة المالية من كلمة فرنسية"fisc" وتعني بيت المال أو الخزانة، والفكر المالي يزخر بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نذكر منها:

يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية

يمكن استخلاص تعريف مناسب للسياسة المالية: وهي أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تؤثر على النشاط الاقتصادي أو هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تسطره الحكومة (وزارة المالية أو السلطة المالية) بناء على قرارات رشيدة تتخذها في بداية السنة المالية، مستخدمة بذلك أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة محققة استدامة مالية قصد الوصول إلى عدة أهداف في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وترسيخ العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخول والعمل على رفاهية المجتمع من خلال عدة سياسات كسياسة الأجور والأسعار وتجنب الآثار غير المرغوبة في المجتمع كالبطالة.

1-2- أهداف السياسة المالية

تسعى السياسات المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر إلى تحقيق أهداف متعددة حسب طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، والأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، وعلى العموم تشترك السياسة المالية في كل الاقتصاديات حول أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ** تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام وكذلك سياسة القرض العام

من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار ذلك أن سياسات الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثار هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع، وتساهم السياسة المالية بأدواتها إلى جانب السياسات الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عني السيطرة على مشكلة التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، والمحافظة على قيمة النقود داخليا وخارجيا، وضبط مشكلة التشغيل

ب ❖❖ إعادة توزيع الدخول

تتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل، فمن خلال سياسة الإنفاق العام تسعى الدولة لتقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقاً للعدالة الاجتماعية عن طريق رفع مستوى المداخيل المنخفضة، إذ تزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عن طريق الخدمات الاجتماعية المجانية وبشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية

ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح من خلال السياسة الضريبية، إذ يتم تمويل النفقات السابقة عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية التي تعمل على تخفيض دخول الطبقات مرتفعة الدخل بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية. وتقوم النفقات بدور المتمم لهذا العمل بزيادة القدرة الشرائية والدخل، بصورة غير مباشرة، لذوي الدخل المحدود.

ج ❖❖ تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. وهناك وسيلتان لتخصيص الموارد هما جهاز السوق وتدخل الدولة:

-جهاز السوق: ويميزه قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره.

-تدخل الدولة: قد يعجز جهاز السوق أحيانا من تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد، فهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها، أي في حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع

هناك بعض الإجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية والتي تدخل في إطار السياسة المالية نذكر منها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة.
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة.
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من النفقات المتعلقة بالبنية التحتية للاقتصاد

د ❖❖ تحقيق التنمية الاقتصادية

يساهم الإنفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية و المجتمعية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلت الدور الأساسي للدولة المتدخلة، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفذة خلال القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية، أما في القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية وكذلك النفقات التحويلية، والنفقات الخدمية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية

إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أضحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي، لدرجة أن السياسة الضريبية في العديد من الاقتصاديات المتقدمة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية

3.1. أدوات السياسة المالية

تستخدم الحكومة السياسة المالية للتأثير في النشاط الاقتصادي، وذلك باتخاذ حزمة من التدابير تنفيذا لبرامجها المالية والاقتصادية وتحقيقا للأهداف الكلية من خلال أداوت السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام الحكومي، الإيرادات العامة، والموازنة العامة والتي هي عبارة عن تشكيلة النفقات العامة والإيرادات العامة، ويأتي تفصيلها فيما يلي:

أ❖❖ الإنفاق العام الحكومي:

يعكس الإنفاق العام دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزداد أهمية دراسة النفقات العامة مع تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية لكونها الأداة التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها؛ حيث تتمثل أهمية السياسة الإنفاقية في مجموعة التوجهات الحكومية الهادفة نحو إحداث التأثيرات المناسبة في الاقتصاد

المجال لا يفسح بإلقاء الضوء تفصيليا على كل الجوانب الخاصة بالإنفاق الحكومي إلا أنه يمكن تناول النقاط التالية:

1- مفهوم الإنفاق العام الحكومي:

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه "مجموع النفقات والمصاريف التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات ورغبات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".

لكن وجب التنويه إلى أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة أخرى، ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، ترتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع

كما تشمل النفقات العامة جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية

وبالتالي فإن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية، التي تعتمد في التأثير المباشر في الواقع الاقتصادي و الاجتماعي

2- الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام:

- **الأثر في الإنتاج الوطني:**

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة، وهي غالبا سنة؛ فالنفقات العامة تؤثر في حجم الإنتاج والتشغيل، فهي قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، وذلك بطريق مباشر حينما تؤدي زيادة النفقات إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل، وعلى الادخار

- **الأثر في معدل النمو الاقتصادي:**

يمكننا أن نتوقع أثرا إيجابيا للإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري؛ مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي؛ وهو ما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بشكل متزايد

وعليه قد ينظر إلى آثار النفقات العامة تبعا لتقسيماتها فالنفقات الاستثمارية مثلا تعد إنفاقا ضروريا لتنظيم المعاملات وحافزا لجذب رؤوس الأموال الخاصة بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة؛ مما يحفز الإنتاج نحو الازدهار ويزيد من معدلات النمو.

- **الأثر في الاستهلاك الوطني:**

تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، أما الأثر المباشر فيقصد به ما قد يحدث من زيادة مباشرة في حجم طلب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من السلع الاستهلاكية؛ أما الأثر غير المباشر فيتمثل في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية

- **الأثر في توزيع الدخل الوطني:**

يعتبر موضوع توزيع الدخل من الموضوعات الهامة في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدراسات المالية، فهو يرتبط بعلاقة وثيقة مع نظرية الإنتاج، ويتوقف على الفلسفة الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة، ويؤثر الإنفاق في توزيع الدخل من خلال:

- تتدخل الدولة عن طريق النفقات الحقيقية في التوزيع الأولي للدخول، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، وهي الأجور والفوائد والريع والأرباح؛ أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين
- تتدخل الدولة في التوزيع النهائي بحيث تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية الناجمة عن التوزيع الأول من خلال النفقات التحويلية، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية، في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو القومية، ولتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن

- الأثر في المستوى العام للأسعار:

يكون أثر الإنفاق العام في الأسعار أكثر فاعلية إذا أدى إلى زيادة القدرة الشرائية لهم، فالإنفاق الموجه إلى زيادة الاستهلاك يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار في المدى القصير ويستمر إذا لم يقابله توسع في الإنتاج على المدى الطويل، كذلك يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع، والملاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الكساد والانكماش الاقتصادي يكون أثره ضعيفا على مستويات الأسعار، بعكس لما يكون الاقتصاد في حالة رواج اقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار

ب ❖❖ الإيـرادات العـامة:

❶- مفهوم الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة مهمة في تشكيلة الموازنة العامة للدولة، وبدون الإيرادات العامة لا يمكن للدولة أن تنفق أو تنفذ برامجها الاقتصادية والتأثير في النشاط الاقتصادي، وتتعدد مفاهيم الإيرادات العامة ونأتي بتعريف لها:

الإيرادات العامة هي" مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

2-تصنيفات الإيرادات العامة:

يمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات عامة عادية؛ وإيرادات عامة غير عادية

- الإيرادات العامة العادية:

مجموعة الإيرادات التي تتصف بالدورية والانتظام كالضرائب الرسوم، وإيرادات ممتلكات الدولة وهي: الضرائب-الرسوم-الدومين

أ- تعريف الضريبة:

تحتل الضرائب مقارنة مع بقية الموارد الأخرى للدولة مكانة كبيرة، ويتجلى ذلك من خلال اهتمام الكثير من الباحثين في علم المالية العامة؛ لأنها تعتبر موردا رئيسيا من موارد الدولة الحديثة.، ولقد عرفت الضريبة "على أنها اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة بلا مقابل وفقا لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة وتحقيق أهداف المجتمع"، أو أنها اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائية دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية.

أما السياسة الضريبية فهي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من وجهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من وجهة ثانية

ب- الرسـوم:

الرسم هو "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل

وكان للرسوم سابق أهمية كبيرة في موارد الدولة، ومع تقدم الاقتصادي فقدت هذه الأهمية نظرا لتحديد الرسم في حدود تكلفة إنتاج الخدمة أو أقل؛ ولكن ومع ذلك ما زالت تشكل نسب من الإيرادات العامة يمكن استعمالها كوسيلة من وسائل توجيه الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية

ج- الدومين (الإيرادات من ممتلكات الدولة):

ويقصد بالدومين كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة.

- الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة والإصدار النقدي الجديد):

- القروض العامة :

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها ، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها ، فالقروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية لمجابهة عجز حقيقي يرجع إلى عدم كفاية حصيلة الضرائب لتغطية النفقات العامة ، وهي أداة مهمة لتحقيق أهداف الدولة لزيادة الدخل واستقراره، وحسن توزيعه ، فيستخدم القرض لدرء الأزمات

-الإصدار النقدي الجديد:

عندما تستنفد الدولة زيادة الضرائب وطلب القروض العامة، وتكون في حاجة لتمويلات أخرى في نفقاتها، تلجأ إلى وسيلة أخرى لسد العجز الحاصل في الموازنة. فتقوم الحكومة بالإصدار النقدي الجديد خلال فترة معينة وبنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني. ويشترط في الإصدار الجديد لتلافي الآثار التضخمية: أن يخصص الإصدار لإقامة مشاريع تؤدي إلى التوسع في الإنتاج، وأن يكون الإصدار على دفعات صغيرة تتباعد فترات إصدارها

3-الآثار الاقتصادية الكلية للإيرادات العامة

- **الآثار الاقتصادية للضرائب:**

إن تطبيق السياسة الضريبية قد ينشأ عنه عدة آثار اقتصادية نذكر منها:

- **الأثر في الاستهلاك:** إن فرض الضريبة يؤدي إلى اقتطاع جزء من الدخل وبالتالي تقليل الاستهلاك، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وذلك يتوقف على مرونة الطلب على هذه الأخيرة، فيقل تأثير فرض الضريبة على السلع الضرورية
- **الأثر في الإنتاج:** تؤثر الضرائب في الإنتاج من جوانب مختلفة، ويظهر من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (الادخار، الاستهلاك والاستثمار) وتأثيرها في عناصر الإنتاج، كما تعمل على حماية الإنتاج المحلي من خلال التعريفة الجمركية، والزيادة في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة

❖ **الأثر في الأسعار:**

يظهر لنا هذا الأثر عندما يقتطع جزء من دخول الأفراد على شكل ضرائب، وهذا ما يقلل على طلب سلع وخدمات معينة من طرف هؤلاء الأفراد، وذلك ما يؤدي إلى انخفاض أثمان هذه السلع، ثم أنه في فترات الانكماش تقوم الدولة بتخفيض الاقتطاع الضريبي، وذلك تشجيعا لزيادة الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى حدوث الانتعاش وزيادة الطلب. فإذا استخدمت الدولة حصيلة الضرائب في عملية التداول مثل شراء السلع والخدمات ودفع أجور العاملين فهؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في الإنفاق وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يحدث ارتفاعا في الأسعار

❖ **الأثر في توزيع الدخول:**

تعمد بعض الدول إلى انتهاج سياسات مالية ضريبية من شأنها أن تعيد توزيع الدخل والثروة، وذلك عن طريق فرض ضرائب تصاعدية أو ضرائب على زيادة رأس المال وضرائب على الثروات المكتسبة حيث تؤثر على الطبقة الغنية، كما أن الدولة تفرض الضرائب على السلع الكمالية والتي يستهلكها الأغنياء بشكل واسع، وفي نفس الوقت تعفى السلع الأساسية من الضرائب والتي يستهلكها الفقراء بشكل واسع

➢ الآثار الاقتصادية للاقتراض العام والاستدامة المالية

❖ الآثار الاقتصادية لسياسة الاقتراض العام

ينجم عن القروض العامة آثارا اقتصادية متعددة من أهمها:

-الأثر في الاستقرار الاقتصادي:

قد تحدث القروض انكماشا اقتصاديا إذا كانت داخلية، فالقروض الداخلية تعني أن الدولة تقتطع جزءا من دخول الأفراد وبالتالي تقليل الإنفاق الفردي على الاستثمار والاستهلاك؛ حيث يتحقق إخفاق مالي لدى الحكومة إذا لم يتم استخدام هذا الفائض بالوجه الصحيح من حيث دفع عملية الإنتاج وزيادته فإنه سيؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاج الخاص وحدوث انكماش اقتصادي. وقد تؤدي إلى القروض العامة إلى التضخم. فعندما لا تستطيع الدولة زيادة إنتاجها وعرض مزيد من السلع ذات الإنتاج الوطني يقابل زيادة الدخول المتوفرة لذوي الدخول المحدودة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدني قيمة النقد وارتفاع الأسعار

-الأثر في الاستهلاك والادخار:

تؤثر القروض العامة في الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤديه من إعادة لتوزيع الدخول الوطنية؛ حيث يتم هذا التوزيع وذلك لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، والسبب راجع إلى التسهيلات والتشجيعات التي تقدم للمدخرين من أجل الاكتتاب في سندات القروض وهذا ما يؤدي إلى زيادة الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك

-أثر القروض الأجنبية:

أما بالنسبة للقروض الخارجية (الأجنبية) فآثارها في الاقتصاد متعلقة في النهاية بكيفية ومجال إنفاقها. يمكن أن نعدد ع آثارها الاق اد ة:

-تحسن وضعية ميزان المدفوعات للدولة المقترضة بسبب ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية بالعملة الصعبة إلى الداخل.

-قد يكون القرض الأجنبي سببا (إذا استخدم في أغراض إنتاجية تنموية) في زيادة تكوين رأس المال والطاقات الإنتاجية المحلية وبالتالي زيادة الناتج المحلي، بصورة أكبر من قيمة الإنفاق الاستثماري الأصلية، وخاصة إذا وجد بالاقتصاد الوطني عوامل إنتاج غير موظفة بالكامل (عاطلة).

-يمكن أن تتسبب القروض الخارجية في حالة عدم قدرة الدولة على تسديدها في تشويه سمعة البلد وجدارته الائتمانية عالميا مما يقلص من إمكانية حصولها على قروض أجنبية مستقبلا. إضافة إلى انفتاح المجال أمام الجانب المقرض (دولة، منظمة دولية...إلى غير ذلك) للتدخل في الشؤون الداخلية للبلد التي في مقدمتها رفع الدعم وما لهذا الإجراء من آثار سلبية على المجتمع.

-وهناك أثر للاقتراض الخارجي ألا وهو تحميل الأجيال القادمة الأعباء الحقيقية للقروض المتمثلة في الأقساط والفوائد، ويتم ذلك من خلال دفع الضرائب، وهذا ما يجعل الأجيال المستقبلية معاقبة بأعباء لم تستفد منها

❖ الاستدامة المالية:

إن ما ينتج عن سياسة الاقتراض من آثار اقتصادية من بينها تراكم الدين العام وخدمته على عاتق الدولة؛ ولقد شغلت قضية الدين العام فكر العديد من المفكرين وصناع القرار؛ وتعددت الآراء حول جدة الدين العام بوصفه أداة لتمويل الإنفاق الحكومي تلجأ إليه الإدارة الاقتصادية من أجل تمويل الإنفاق العام؛ وخاصة إذا ما كان حجم الإنفاق يتجاوز الإيرادات العامة.

فالدين العام هو الدين الذي ينشأ في ذمة الحكومة أو الهيئات العامة؛ والذي تظل الحكومة محملة بعبئه إلى أن يتم سداده للدائنين؛ ويشمل الدين العام؛ الدين العام الداخلي والخارجي للحكومة المركزية.

فالاستدامة المالية سلامة المالية العامة مفهومها مؤداه أن الاستدامة المالية تتحقق عندما تكون الدولة قادرة على السيطرة على الدين العام باستخدام مواردها المالية؛ ودون الحاجة إلى إجراء أي تغيير في السياسة المالية المتبعة

وتعرف حكومة الكومنولث الاستدامة المالية على النحو التالي:

قدرة الحكومة على إدارة مواردها المالية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الإنفاق، سواء في ذات السنة أو في المستقبل؛ وهو يضمن أن الأجيال القادمة من دافعي الضرائب لا يواجهون فاتورة استفاد منها الجيل الحالي.

لذلك فإن أي مناقشة للاستدامة المالية يجب أن تركز على الموازنة العامة للدولة؛ بما فيها جميع الالتزامات الحالية والمحتملة مسبقا.

وعلى هذا النهج نصت اتفاقية ماستريخت أن التزام دول الاتحاد الأوروبي بالقواعد المالية يضمن تحقيق الاستدامة المالية بحيث لا تتعدى نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي 60%، ولا تزيد نسبة عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛ ومع ذلك أكد" بوليتو وويكنز "على أن القواعد المالية ليست شرطا ضروريا أو كافيا لضمان الاستدامة؛ حتى في ظل تجاوز النسب المقررة بموجب تلك القواعد لأن الدولة يمكنها تحقيق معدلات النمو التي تضمن الوصول إلى الاستدامة المالية

ج- الموازنة العامة للدولة

1-مفهوم الموازنة العامة:

الموازنة العامة هي بيان: يتضمن توقعا لأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالبا ما تكون سنة، ويتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة العامة، أقصى درجات الدقة والموضوعية؛ لتتقلص الفجوة بين التوقّع والتقدير والواقع، ولا يمكن لمثل هذا التقدير أن يكون بمنأى عن تغيرات النشاط الاقتصادي الكلي.

تقوم أجهزة الدولة المختلفة، بتقدير حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، اللازمة من أجل تنفيذ السياسة المالية، بحيث تأتي هذه التوقعات بصورة مفصّلة وموزّعة بين الإدارات العامة المختلفة، ومقسّمة حسب أنواعها المتعددة، وبما يتفق مع أبعاد السياسة المالية للدولة

❷-سياسة الموازنة العامة:

تلجأ بعض الدول النامية إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، والمقصود بذلك أن تلجأ الدولة عن عمد لإحداث عجز في موازنتها العامة يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي (قروض داخلية وخارجية)، وكان أنصار التمويل بالعجز يعتقدون أنه ما إن تبدأ الطاقات الإنتاجية التي ساهم التمويل بالعجز في خلقها في الإنتاج، فإن العرض الكلي سوف يتزايد وستتجه الأسعار بعد ذلك إلى الانخفاض، وقد كان لفشل سياسة التمويل بالعجز الأثر في زيادة عجز الموازنة العامة وارتفاع الضغوط التضخمية في البلاد النامية

د ❖❖ سياسة الأجور و الأسعار:

إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انتشار نظرة تشاؤمية، مردها فضلا عن النتائج السلبية للآثار التضخمية، إلى ما تحدثه سلسلة من الارتفاعات المتواصلة في مستويات الأجور، فقد تتدخل الحكومة بفرض رقابة مباشرة على حركات الأسعار والأجور، باعتبار هذه الأخيرة الدافع الأول لارتفاعات الأسعار، فأي ارتفاع في مستويات الأجور سيعقبه ارتفاع في مستويات الأسعار لا محالة حتى ولو تدخلت عوامل أخرى، وهذا ما يشاهد في كثير من البلدان. ونظرا لأن سياسة الأجور هي عبارة عن تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي للتأثير أو التحكم في معدل الزيادة في مستويات الأسعار

1- تعريف سياسات الأجور والأسعار:

تعرف سياسة الدخول والأسعار بأنها أي إجراءات تدخلية مباشرة من الدولة بهدف التأثير على الدخول والأسعار، ويقصد عادة بكلمة الدخول (الأجور والرواتب)، لأنها هي التي تشكل أهم عناصر التكاليف في الدول الصناعية، ولكن سياسة الدخول والأسعار تشمل بحكم تعريفها التدخل في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية

ونلاحظ من التعريف أنه يقصد بسياسات الدخول والأسعار تلك الإجراءات المباشرة بدل أدوات السياسة المالية الأخرى التي تعتبر غير مباشرة، وتهدف سياسة الدخول والأسعار في العادة إلى الحد من التضخم ومحاربته، وإن كان لها أهداف توزيعية تقصد حماية دخول الفئة العاملة، أما مكافحة التضخم من خلال هاته السياسات فتعود لسببين مهمين هما

-أولهما أن بعض أنواع التضخم ينشأ عن ارتفاع الأجور، وهو ما يعرف بالتضخم المدفوع من قبل التكاليف، التي من أهم عناصرها الأجور، فسياسة الدخول في هذه الحالة سياسة نوعية في محاربة أسباب التضخم

-أما ثانيهما فهو أن كل تضخم يستمر فترة متوسطة أو طويلة يمر بمرحلة يستثير فيها الأوساط العمالية بزيادة الأجور، ومعلوم أن زيادتها تؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار، فيدخل التضخم بذلك في دورة ارتفاعات متتالية في الأسعار، فزيادة الأجور، فارتفاع في الأسعار، فزيادة أخرى في الأجور، وهكذا، مما يقتضي تدخل الدولة في محاولة لكسر هذه الدائرة

2- أنواع سياسات الأجور والأسعار:

لدينا ثلاثة أنواع رئيسية من سياسات الدخول والأسعار، إنما هي في الحقيقة ثلاث درجات أو مستويات من التدخل المباشر:

الإجراء الأول: فقد تكتفي الحكومة بالإشراف والرقابة، فتشترط عدم إدخال أي زيادة في الأجور إلا بعد إعلام السلطة المختصة، فإذا ما أعلمت السلطة، ورأت في الزيادة اتجاها تضخميا، اتخذت إجراءات يقصد منها إقناع أرباب الأعمال والعمال بعدم المضي في تنفيذ الزيادة المقترحة.

الإجراء الثاني: وقد تعمد الحكومة إلى وضع حدود وضوابط للزيادات في الأجور، وتطلب من العمال وأرباب العمل التقيد الاختياري بهذه الحدود والضوابط، بعد أن تحشد لها الدعم السياسي والإعلامي المناسب، بحيث تمارس ضغطا نفسيا وسياسيا على ممثلي نقابات العمال ليكتفوا بالزيادات التي لا تتجاوز الضوابط والحدود المرسومة.

الإجراء الثالث: قد تتخذ الحكومة إجراءات أبعد من ذلك، بحيث تضع الحوافز والعقوبات، ضريبية وغير ضريبية، لتشجع على الالتزام بالضوابط التي وضعتها لزيادة الأجور، كأن تقدم الحكومة بعض التنازلات أو الإعفاءات الضريبية للعمال الذين يقبلون بعدم تجاوز الزيادة في الأجور للحدود التي اقترحتها الدولة، أو أنها تقدم لهم بعض البرامج الاجتماعية، مثل المعونات الاجتماعية للمتقاعدين، أو تحسين برامج رعاية الأطفال الذين هم قبل سن المدرسة، أو تحسن التأمين الصحي وسائر أنواع التأمينات.

الإجراء الرابع: وأخيرا قد تعمد الدولة إلى السياسات الإلزامية، بحيث تربط زيادة الأجور ربطا إلزاميا بمؤشر تغير الأسعار، وذلك بإجراء تفرضه الدولة، بأن تلزم أرباب الأعمال بزيادة الأجور بشكل تناسبي مع زيادة الأسعار.

4.1. آلية عمل السياسة المالية:

يمكن اللجوء إلى السياسة المالية باعتبارها احدى أدوات السياسة الاقتصادية كأداة مساندة أو رئيسية لضبط فجوات ركودية أو فجوات تضخمية في الاقتصاد، ويمكن توضيح الآلية كما يأتي:

أ❖❖ في حالة وجود فجوة ركودية:

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بوجود بطالة أي أن الاقتصاد يمر بتباطؤ وفي هذه الحالة تستخدم السياسة المالية على النحو الآتي:

- ✓ إما زيادة مستوى الإنفاق الحكومي؛ ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز (Keynes) عند حدوث الكساد الكبير سنة (1929م). فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخولهم يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة الإنتاج وبالتالي توظيف عمال جدد مما يساهم في علاج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

- ✓ وقد تقوم الدولة بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية، مما يساهم في الميل نحو الاستثمار وزيادة الدخول، وبالتالي رفع القوة الشرائية للأفراد وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل ويؤدي إلى دوران عجلة الاقتصاد.
- ✓ أو استخدام الحالتين معا من أجل إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

إن السياسة المالية لها ميزة توفير الدفعة التنشيطية اللازمة لانطلاق الاقتصاد من خموده وهي بمثابة القوة الرافعة له

وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية توسعية في حالة معالجة الكساد؛ حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات تشبه في تأثيرها زيادة الإنفاق الاستثماري، وهذا يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل أو الناتج

ب ❖❖ في حالة وجود فجوة تضخمية:

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فهنا تستخدم سياسة مالية انكماشية وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الحكومي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وارتفاع الأسعار، وهنا تقوم الدولة بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار وهذا يؤدي إلى ضبط التضخم، أو تقوم برفع معدلات الضرائب؛ مما ينعكس على تراجع معدلات الدخول المتاحة؛ وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي

شكرا لكم
على الحسن المتابعة والإصغاء